الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2017/SR.5

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
4 August 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة العاشرة

نيويورك، ١٣-١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة مورينو ..... (إكوادور)

(نائب الرئيس بالوكالة)

المحتويات

مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية (*تابع*)

(أ) مناقشة عامة: العقد الثاني من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم في تنفيذ الاتفاقية ومشاركتهم فيه بشكل تام (*تابع*)

(د) اجتماع المائدة المستديرة ٣: تعزيز التنمية الحضرية الشاملة للجميع وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضاً في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

17-09881 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد بنايوتوف (بلغاريا) تولّت السيدة مورينو (إكوادور)، نائب الرئيس بالنيابة، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية (*تابع*)

(أ) مناقشة عامة: العقد الثاني من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم في تنفيذ الاتفاقية ومشاركتهم فيه بشكل تام (*تابع*)

١ - **السيدة فلوريس** (هندوراس): قالت إنه تمشياً مع الدستور الوطني، يكفل القانون المتعلق بالمساواة والتنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة التمتع بالحق الأصيل في الكرامة الإنسانية ويعزز مشاركتهم الكاملة في المجتمع ويحظر جميع أشكال التمييز ضدهم.

٢ - وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت الحكومة السياسة العامة لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم الاجتماعي في هندوراس، الذي يستند إلى مبادئ التمكين والتضامن والاستدامة والتنسيق والشمول والشفافية؛ ويركز على جملة أمور منها حقوق الإنسان ونوع الجنس ودورة الحياة الكاملة والتعددية الثقافية. وتشجع هذه السياسة تعزيز المؤسسات والعمل المشترك بين القطاعات، والتنمية المجتمعية واللامركزية.

٣ - وتابعت تقول إن الأمانة العامة للتنمية والإدماج الاجتماعي تعمل مع مختلف مؤسسات واتحادات الأشخاص ذوي الإعاقة على تنفيذ هذه السياسة. ويشمل عملها برنامج هندوراس للجميع، المستوحى من نجاح بعثة مانويلا إسبيخو للتضامن في إكوادور. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، نوّه المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بالحكومة الإكوادورية لمواءمة البرنامج الإكوادوري لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في هندوراس.

٤ - وقد أُحرِز تقدم مهم في إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الوقاية من حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والتصدي لها، وكذلك في مجال المشاركة الديمقراطية. ويعاني قرابة ٨٥٠ ٠٠٠ شخص في هندوراس من الإعاقة، لأسباب يمكن الوقاية منها في كثير من الأحيان، منها الفقر وسوء التغذية. ولإشراك هؤلاء الأشخاص بشكل تام، سيكون من الضروري الاستثمار في التعليم والتدريب.

٥ - **السيد جيموليبكا** (أنغولا): قال إن الحكومة الأنغولية اعتمدت إطاراً قانونياً لتعزيز إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة اليومية العادية. ووضعت عدة وزارات برامج لإعادة التأهيل البدني والاجتماعي والتدريب المهني والإدماج الاجتماعي في إطار شراكة مع منظمات المجتمع المدني.

٦ - وأضاف قائلا إنها اعتمدت مؤخراً ثلاثة صكوك قانونية مهمة. فقد أقرّت بموجب مرسوم رئاسي استراتيجية للإدماج الاجتماعي للأطفال ذوي الإعاقة؛ ونص آخر على تخصيص وظائف للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ونص قانون على أن تكون جميع المنظومات والخدمات المجتمعية متاحة الأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي القدرة المحدودة على الحركة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم في المواطنة ممارسة كاملة. وذكر أن بلده يشدد على التدريب والتأهيل المهنيين من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. وأنشأت أنغولا مرافق كثيرة للأشخاص ذوي الإعاقة، منها ١١ مركزاً لتقويم العظام و ٢٠ مدرسة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة و ٧٧٥ مدرسة شاملة للجميع.

٧ - **السيد زامورا ريفاس** (السلفادور): قال إن السلفادور أنشأ مجلساً وطنياً لتقديم الرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة يقيم حواراً مستمراً مع الممثلين الرفيعي المستوى من المجتمع المدني بهدف تعزيز تدابير تحقيق تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة والتمييز. وأوضح أن السياسة الوطنية للإسكان، التي اعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والدليل الوطني للتشييد والتصميم الحضري، الذي اعتُمد في عام ٢٠١٦، يراعيان على وجه التحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨ - وتابع قائلا إن السلفادور قام في عام ٢٠١٤، ببناء شبكة نقل بري جديدة لمنطقة العاصمة سان سلفادور مُيسرة بذلك النقل العام لجميع السكان. وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تعكف الحكومة حالياً على وضع خطة وطنية بشأن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز فرص وصولهم إلى التعليم والتدريب والعمل.

٩ - وزاد على ذلك قوله إن السلفادور قد وضعت بالتعاون مع بلدان أخرى في منطقة أمريكا الوسطى، معايير لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم ورعايتهم في حالات الطوارئ والكوارث؛ وهي تعكف في الوقت الراهن على وضع خطة وطنية بشأن هذا الموضوع

تتضمن خريطة طريق للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وبدأت الحكومة عملية لتقييم وتسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في فقر مدقع، وستمدّهم في المدى القصير بإعانات اقتصادية. وستقدّم السلفادور تقريرها الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

١٠ - **السيدة غولدريك** (نيكاراغوا): قالت إن حكومة المصالحة ركزت منذ أن تولّت زمام السلطة، على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما في مجالات المساواة والتوعية والصحة وإعادة التأهيل والتعليم والعمالة وتحسين البنية التحتية للنقل لتيسير وصولهم إليها. ونتيجة لإطلاق نموذج مشاركة المواطن في عام ٢٠٠٧، تأسست منظمات جديدة، من قبيل مجالس سلطة المواطنين. وتشمل هذه المؤسسات مجلس المواطنين للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو يتألف من ٤٢ منظمة. وقد مثّلت تلك الحركات خطوة مهمة في سبيل تحقيق مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة، سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد البلديات.

١١ - وأضافت قائلا إن من الإنجازات الكبيرة برنامج ”لنُسمِع صوتنا جميعاً“. ففي عام ٢٠١٦، اشترك قرابة ١٠ ٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة في هذا البرنامج الذي يوفر خدمات من قبيل الاستشارات الطبية والجراحية والاستشارات لمتعلقة بعلم الوراثة وخدمات إحالة المرضى ذوي الحالات الحرجة. وحقق البرنامج نجاحاً مستمراً. فهو لا يوفر الخدمات الطبية فحسب، بل يقدّم أيضاً السلال الغذائية والكراسي المتحركة والأجهزة المساعدة على الحركة.

١٢ - **السيد كارول** (مراقب عن الهيئة الدولية للمعوقين): قال إن الهيئة الدولية للمعوقين هي المنظمة العالمية الأولى والوحيدة للأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة. وهي تدعم مشاركة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العادية مشاركة كاملة. وفي حين تحققت مكاسب كبيرة في بلدان كثيرة منذ اعتماد الاتفاقية، ما زال هناك عمل كثير ينبغي القيام به من أجل إزالة الحواجز المادية والاجتماعية والسلوكية التي تتسبب في التمييز. وأشار إلى أنه ينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية كفالة احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين حياتهم، علما أنها أعربت عن رغبتها في ذلك. وتحمل أهداف التنمية المستدامة وعودا كبيرة بانتشال الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من براثن الفقر.

١٣ - **السيد سيمون** (مراقب عن الهيئة الدولية للمعوقين): قال إن التحدي الرئيسي الذي يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة هو عدم المساواة في المعاملة والافتقار إلى التعليم والتدريب. فعلى الرغم من أن بعض الأشخاص ذوي الإعاقة قادرون على الحصول على هذه الخدمات، فإن الغالبية العظمى ما زالوا لم يتلقوا التدريب اللازم. وبغية تنفيذ الاتفاقية في جميع المجالات في المجتمع، يجب أن تضع هيئات الأمم المتحدة برامج تدريبية تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة وتتيح الاعتراف بهم كشركاء على قدم المساواة مع غيرهم.

١٤ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن بلده سنّ قانونين قائمين على الحقوق أحدهما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والثاني بالمصابين بالتوحد، واتخذ عدة تدابير لكفالة احترام الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمال حقوقهم ومنحهم الفرص على قدم المساواة مع غيرهم. وقد أنشأت الحكومة مراكز موارد لرعاية المصابين بالتوحد ودور استضافة مهيّأة تماماً للأشخاص ذوي الإعاقة من كلا الجنسين. وتعمل الحكومة منذ عام ٢٠٠٩ على إنشاء مركز خدمات متكامل لذوي الإعاقة سيعمل في جميع المقاطعات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بدأ العمل بتقديم خدمات العلاج المتنقلة لتوفير خدمات العلاج المنزلية.

١٥ - وأضاف قائلا إنه قد أولي اهتمام خاص للأشخاص المصابين بالتوحد. فقد أقرّت حكومة بنغلاديش مشروعاً شاملاً لإنشاء مجمع خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة ومجمع رياضي للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيكون هذان المجمعان مركزي امتياز دوليين لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بالتوحد والاضطرابات العصبية الأخرى. وفي الأمم المتحدة، عرضت بنغلاديش قراراً يعالج الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر والمجتمعات المتأثرين باضطرابات طيف التوحد واضطرابات النمو وما يتصل بها من أشكال الإعاقة. ونظّمت الحكومة أيضاً مناسبات سنوية في الأمم المتحدة احتفالاً باليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد في ٢ نيسان/أبريل.

١٦ - **السيدة كلتاييفا** (كازاخستان): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة يحظون على الدوام بالأولوية في السياسة الاجتماعية في بلدها. وقد حققت كازاخستان بتصديقها على الاتفاقية تحولاً فعلياً من نموذج طبي إلى نموذج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وحتى قبل التصديق على الاتفاقية، فقد عدّلت العديد من القوانين واللوائح، وما زالت هذه العملية متواصلة.

١٧ - و زادت على ذلك قولها إن عددا من التغييرات المهمة قد حدثت في كازاخستان. فقد وُسِّع نطاق الدعم والسلع والخدمات

الاجتماعية ليشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذه الخدمات لا توزعها هيئات مركزية، بل هي مجتمعية، وفي طريقها إلى أن تصبح آلية بغية كفالة سرعة تقديمها. وذكرت أن الحكومة تنفذ حاليا خطة لمواجهة الصور النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي مجال العمالة، تعكف كازاخستان على وضع معايير جديدة للتوظيف، وتقدّم إعانات لأصحاب العمل الذين يوفرون فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة. وجرى التشديد على التدريب المهني، ولا سيما لصاحبات الأعمال من ذوات الإعاقة. وفي مجال البنية التحتية، يجري استحداث قواعد جديدة لكفالة توفير التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، واتخاذ خطوات من أجل إنشاء وحدات سكنية صغيرة للأشخاص ذوي الإعاقات الإدراكية.

١٨ - **السيدة باديو دينيس** (ليبريا): قالت إن الحكومة أنشأت لجنة وطنية معنية بالإعاقة بوصفها وكالة مستقلة وأسندت إليها ولاية كفالة الرفاه العام لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة في البلد. ودعمت الحكومة أيضاً بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقديم إعانات إلى المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد وتزويدها بقروض متناهية الصغر. ووضعت أيضاً عدة برامج لإذكاء الوعي بمسائل الإعاقة. وكُلِّفت وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية بضمان رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٩ - و أضافت قائلة إن الحكومة تعاونت مع شركاء دوليين من قبيل المنظمة الدولية لإنقاذ البصر والمنظمة الدولية للمعوقين لدعم الجهود التي تبذلها وزارة التعليم لتوفير التعليم الخاص والشامل للجميع. وتضمّن هذا المشروع التجريبي حلقات عمل لتوعية آباء الأطفال ذوي الإعاقة وقادة المجتمعات المحلية وسلطات المقاطعات والطلاب وممثلي المنظمات غير الحكومية بالتعليم الشامل للجميع. ووُضع دليل تدريبي للمعلمين بشأن ممارسات التعليم الشامل للجميع في صيغته النهائية.

٢٠ - **السيدة بريزويلا** (المراقبة عن المنظمة الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إن منظمتها تكرس جهودها لتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة في المجتمع في جميع أنحاء العالم. وقد قامت المنظمة الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، منذ عام ١٩٩٣، بتوثيق الأوضاع داخل مؤسسات من قبيل مستشفيات الأمراض النفسية ودور الأيتام والملاجئ. وأضافت قائلة إنها قامت كذلك بتدريب الناشطين من ذوي الإعاقة، وقدمت المساعدة التقنية إلى الحكومات والجماعات المدافعة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أكثر من ٢٥ عشرين بلدا. وفي أمريكا اللاتينية ما برحت المنظمة تعمل من أجل إعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش في المجتمع المحلي، وفقا للمادة ١٩ من الاتفاقية.

٢١ - ودعت إلى وضع حد لإيداع الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الأطفال، في مؤسسات. وقالت إنه ينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية أن تنظم سلوك المؤسسات والجمعيات الخيرية والشركات لكفالة ألا تعرض هذه المنظمات الأطفال لخطر التعذيب في الخارج. واعتبرت أنه يلزم توعية الجهات المانحة الدولية والوطنية بوجود بدائل مجتمعية عن إقامة الأطفال ذوي الإعاقة في المؤسسات، حتى لا تكرر هذه الجهات نماذج التفرقة.

٢٢ - **السيد ياريمينكو** (أوكرانيا): قال إن أكثر من ٦ في المائة من المواطنين الأوكرانيين أشخاص ذوو إعاقة. وأشار إلى أن الاتفاقية تمثل وثيقة رائدة، وإن أوكرانيا سوف تبذل قصارى جهدها للوفاء بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية، على الرغم من عدوان الاتحاد الروسي. وأضاف قائلا إن العدوان الذي وقع في دونباس والاحتلال المؤقت لشبه جزيرة القرم الأوكرانية طرحا تحديات على الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين الأوكرانيين، وإن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أول من تضرر من الحرب. فهناك ٦٠ ٠٠٠ نازح داخلي من ذوي الإعاقة، بمن فيهم الجنود الجرحى. وذكر أن العمليات العسكرية قد أثرت سلبا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، وكانت لها انعكاسات على اعتمادات الميزانية في المجال الاجتماعي. وأردف يقول إن المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الإعاقة نجحت، رغم ذلك كله، في التأثير على سياسات الحكومة وفي تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٣ - وأعرب عن امتنان أوكرانيا للأمم المتحدة لتعاونها المثمر بشأن مسائل الإعاقة. وذكر أن أوكرانيا اعتمدت خطة عمل سعياً منها لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٤ - **السيد أيبيار** (أوغندا): قال إن بلده أنشأ خدمة خط هاتفي مباشر لمساعدة الأطفال بهدف تلقي البلاغات عن العنف ضد الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة. وقد وضعت الحكومة خطة عمل وطنية للأطفال ذوي الإعاقة وأجرت تدريبا على نطاق البلد لفائدة الجهات المقدِّمة للخدمات. وذكر أنها أنشأت أيضا المجلس الوطني لشؤون الإعاقة، الذي قام بتنظيم أنشطة التوعية.

٢٥ - وأضاف قائلا إن أوغندا أنشأت برنامجا للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة واشترطت أن يكون ٣٠ في المائة من المشاركات فيه من الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكر أن برنامجا لتوفير سبل العيش للشباب خصص كذلك ٣٠ في المائة من خدماته للشباب ذوي الإعاقة. وأوضح أن الحكومة تعهدت أيضا بإنفاذ قوانين البناء لضمان تيسير وصول الجميع إلى المباني العامة.

٢٦ - وأردف قائلا إنه بالرغم من تلك الإنجازات، لا تزال هناك تحديات. وذكر منها، على سبيل المثال، ضرورة جعل تيسير الحصول على المعلومات، بما في ذلك المنشورات المكتوبة بطريقة برايل، وضرورة تيسر وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المزيد من المباني العامة.

٢٧ - **السيد بامية** (دولة فلسطين): قال إن وفد بلده يدرك ضرورة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والاعتراف بمساهماتهم. وأوضح أن هذا التغيير في المنظور أدى إلى اتخاذ قرار باستعراض التشريعات القائمة بشأن الإعاقة في فلسطين. وأوضح أن لجنة وطنية، بقيادة وزارة التنمية الاجتماعية وعضوية المجتمع المدني والوزارات المختلفة، تعمل على تحديث هذه التشريعات وتوسيع نطاقها.

٢٨ - وأضاف قائلا إن السياسات الوطنية والميزانية ستعكسان هذا التوجه الجديد من خلال توفير المعونة والإعفاءات الجمركية والقروض الميسرة. وذكر أن المكتب المركزي للإحصاء يقوم حاليا بوضع المؤشرات اللازمة لتوجيه واضعي السياسات، وأن وزارة التربية والتعليم العالي قد أسهمت في هذا الجهد الوطني باعتمادها سياسة تعليمية شاملة للجميع. وأوضح أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للجماعات الإقليمية تتضمن أحكاما بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع المحلي.

٢٩ - وتابع يقول إن الإعاقة في فلسطين لا تتأتى من أسباب طبيعية أو من الحوادث فحسب، لكنها تحدث أيضا نتيجة لنصف قرن من الاحتلال الإسرائيلي. وأفاد أن ٩٠٠ فلسطيني أصيبوا، في عام ٢٠١٤، مما أدى إلى عجزهم بصورة دائمة نتيجة للحرب على قطاع غزة. وأوضح أن الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر عرضة للتضرر من الاحتلال، بما في ذلك الحصار ونقاط التفتيش العسكرية.

٣٠ - **السيدة نوتون** (المراقبة عن الشبكة الأوروبية للعيش المستقل): قالت إن منظمتها تهدف إلى تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش باستقلالية، كما تنص على ذلك المادة ١٩ من الاتفاقية. وذكرت أن الإصلاحات في هذا المجال لم تؤد، في كثير من الأحيان، إلى إدماج ذوي الإعاقة ومشاركتهم بصورة كاملة في المجتمع المحلي، بل أدّت إلى الاستعاضة عن نوع من الإقصاء بنوع آخر في بيئة مؤسسية أصغر أو في المنزل. وأضافت قائلة إنه لا ينبغي تقديم الإقامة في المؤسسات كما لو كانت أمرا اختياريا، لأنه لم يكن بوسع الأشخاص ذوي الإعاقة أن يمارسوا خيارهم بشأن هذه المسألة بسبب انعدام الخيارات المتاحة لهم أو فقدانهم الأهلية القانونية أو بسبب ضغط الأسرة عليهم أو قوائم الانتظار الطويلة.

٣١ - وأردفت قائلة إن الشبكة تدعو اللجنة، وحتى تتحقق الاستفادة الكاملة من أحكام الاتفاقية، إلى وضع الصيغة النهائية لتعليق قوي وواضح ومحكم على المادة ١٩، لمساعدة الدول الأطراف على ضمان ألا تؤدي عملية الإخراج من المؤسسات إلى إيداع في مؤسسات أخرى. وشددت على ضرورة تيسير وصول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات مثل الإسكان والنقل والتعليم والصحة بغض النظر عن احتياجاتهم. وقالت إنه ينبغي وضع خطط ملموسة من أجل إخراج ذوي الإعاقة من المؤسسات، كما ينبغي حظر استخدام الأموال العامة والخاصة للرعاية المؤسسية. واختتمت بالقول إن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي أن يحصلوا على مساعدة شخصية وعلى خدمات دعم الأقران.

٣٢ - **السيدة الموشتو** (المغرب): قالت إن الدستور المغربي يحظر التمييز على أساس الإعاقة، ويتضمن أيضا أحكاما تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالحصول على حقوقهم كاملةً. وأفادت أن المملكة المغربية قد أصدرت، بالإضافة إلى ذلك، قانونا إطاريا ينص على معايير وطنية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت أن إعداد هذا النص القانوني كان نتيجة تعاون ممتاز بين البرلمانيين المغاربة، وقد استفاد من إسهامات المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

٣٣ - وأضافت قائلة إنه أ تم، في عام ٢٠١٧، صياغة خمسة قرارات حكومية تحدد معايير إمكانية الوصول في مجالات الاتصالات والنقل والبناء. وأفادت أنه تم تحليل إمكانية الوصول في أربعة قطاعات حضرية (هي الدار البيضاء والرباط وجدة وطنجة)، وأن مدينة مراكش أصبحت نموذجا في هذا الصدد. وأوضحت أن أيا من هذه الجهود المذكورة أعلاه ما كانت لتؤتي ثمارها لولا الإرادة السياسية.

(د) اجتماع المائدة المستديرة ٣: تعزيز التنمية الحضرية الشاملة للجميع وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

٣٤ - *السيد توريس (إكوادور)، نائب الرئيس بالنيابة، والسيد سيمون (المجتمع المدني) ترأسا الجلسة بصفتهما رئيسَين مشارِكَين.*

٣٥ - **السيد توريس** (إكوادور)، الرئيس المشارك: قال إن اجتماع المائدة المستديرة سوف يركز على معالجة القضايا الرئيسية وتبادل الخبرات المتعلقة بتعزيز التنمية الحضرية الشاملة والتنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة. وأضاف قائلا إن البيانات المتوفرة كشفت عن أن الأشخاص ذوو الإعاقة يعانون، في إطار النموذج الحالي للتوسع الحضري، من نقص واسع النطاق في إمكانية الوصول إلى المباني، وفي فرص الحصول على الخدمات الحضرية الأساسية وعلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ثم قال إن هناك عددا من العوامل الإضافية التي تشكل عقبات في طريق تعزيز التنمية الحضرية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الافتقار إلى الوعي والمعارف وأفضل الممارسات. وذكر أن إتاحة إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة هي شرط أساسي لتمكين هؤلاء الأشخاص من العيش باستقلالية والمشاركة في المجتمع بصورة تامة وعلى قدم المساواة مع غيرهم.

٣٦ - وتابع قائلا إن الخطة الحضرية الجديدة تصوّر المدن أنها مساحات شاملة ومستدامة وآمنة وعادلة ومنصفة ومتنوعة تُصمَّم من خلال عمليات قائمة على المشاركة وديمقراطية. وذكر أن الخطة سعت، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، إلى عدم ترك أحد خلف الركب. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من إيجاد حلول ابتكارية جديدة لتعزيز التوسع الحضري الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة بوسائل منها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وشدد على ضرورة استناد الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية إلى خبرات ومعارف الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.

٣٧ - **السيد أتانایاكي** (كبير الوزراء بالنيابة في مجلس ولاية أوفا، سري لانكا)، تحدث بصفته عضوا في حلقة النقاش، مستعينا في إلقاء بيانه بعرض شرائح رقمية، فقال إن سري لانكا، التي لا يعيش سوى ١٨ في المائة من سكانها في المدن، هي واحدة من أقل بلدان العالم توسعا حضريا، ومن ثمّ فهي تواجه تحديات مختلفة. وقال إن الإسكان ما فتئ يُعتبر أولوية، على مر التاريخ، في بلده الذي يؤكد على التنمية الحضرية الشاملة والمفتوحة. وذكر أن الحكومة تعهدت بكفالة التوسع الحضري المستدام؛ وأنها أعلنت عام ٢٠١٧ سنة التخفيف من وطأة الفقر.

٣٨ - وواصل حديثه فقال إن سري لانكا تشهد أعلى نسب لتسارع الشيخوخة من بين بلدان العالم. وذكر أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة فيها تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من السكان؛ وأنها قد صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٦، وتقوم حاليا بصياغة قوانين تتماشى مع أحكامها لضمان إمكانية الوصول.

٣٩ - وأردف قائلا إن مقاطعة مونيراغالا مثال على منطقة تراعي احتياجات ذوي الإعاقة وكبار السن في بلده. وعلى الرغم من أنها من أفقر المقاطعات في البلد، فقد اعتمدت نهجا إنمائيا مراعيا لكبار السن بمساعدة من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. واستطرد قائلا إن التركيز ينصب الآن على إزالة الحواجز التي تعترض الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى تعزيز إدماجهم في المجتمع. وذكر أن النهج الجديد للتوسع الحضري لا يركز على البيئة المبنية فحسب، وإنما يركز أيضا على الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. واختتم قائلا إنه تم إنشاء وحدة متخصصة من أجل تكرار المشروع في مناطق أخرى.

٤٠ - **السيد توروري** (مفوض اللجنة الوطنية للأراضي ومدير الجمعية الكينية للمكفوفين)، تحدث بصفته عضوا في حلقة النقاش فقال إن أطر السياسات القانونية القائمة والإعلانات الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة، والدساتير الوطنية، والقوانين البلدية هي مناهج عمل كافية لإعمال حقوق الملكية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ فهي تفتقر بكل بساطة إلى التنفيذ.

٤١ - وأضاف قائلا إن الغرض من اعتماد الخطة الحضرية الجديدة هو توجيه جميع أعمال التنمية الحضرية في المستقبل؛ وأن الأشخاص ذوي الإعاقة طلبوا المشاركة في تنفيذها. وذكر أن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد دافع عن إدراج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الخطة الحضرية الجديدة. وأكد أن من الضروري استيعاب المبادئ التي يجب تطبيقها عند التخطيط لإنشاء مراكز حضرية جديدة. فالتخطيط الحضري يحدد الاستخدامات وحقوق المستخدمين حسب الحيزات المحددة؛ ولذلك يجب إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع عمليات التخطيط، من أجل مواءمة التخطيط الحضري مع السياسات والتشريعات التي تكفل حماية احتياجات هؤلاء الأشخاص.

٤٢ - واستطرد يقول إن الطريق إلى الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كينيا قد بدأ في الثمانينات لدى إطلاق برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة الذي أدى إلى وضع قواعد موحدة وتُوج بالاتفاقية. وذكر أن أول مساهمة ملموسة للبرنامج تمثلت في الأخذ بمفهوم التصميم العالمي.

٤٣ - وشدد على ضرورة إدماج الاعتراف باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدساتير الوطنية والقوانين المحلية والقانون الدولي. ولا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل فيما يتعلق بالخطة الحضرية الجديدة، إذ لم ترد الإشارة صراحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة سوى في فقرتين منها. بيد أن تحولا نمطيا واسع النطاق يحدث الآن رغم ذلك، بما في ذلك في كينيا. وأفاد أن بإمكان بلده أن يدمج أي معاهدة، بما في ذلك الخطة الحضرية الجديدة، في القوانين المحلية عملا بأحكام الدستور.

٤٤ - ومضى يقول إن نيروبي مدينة آخذة في التوسع، يعيش ٦٠ في المائة من سكانها في مستوطنات عشوائية، وهو ما يطرح أكبر التحديات أمام الأشخاص ذوي الإعاقة. وشدد على أنه يجب أن تنتقل كينيا والمجتمع الدولي بصفة عامة من مرحلة الدعوة إلى مرحلة تنفيذ برامج عملية. وذكر أن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية كان معلما بارزا فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وأن التوصيات التي تمخض عنها ستسهم إسهاما كبيرا في كفالة حياة مرضية ومستقلة لجميع هؤلاء الأشخاص.

٤٥ - **السيد بليغريني** (الأمين الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووزارة حقوق الإنسان، البرازيل)، عضو حلقة النقاش: أرفق بيانه بعرض شرائح رقمية، فقال إن البرازيل قد صدقت على الاتفاقية في عام ٢٠٠٨، ووقعت البروتوكول الاختياري أيضا. ومنذ عام ٢٠١٥، سنت قانونا تشريعيا بشأن الإدماج. وقال إن مكتبه يعمل على ضمان التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية والتدابير الأخرى ذات الصلة.

٤٦ - وتابع يقول إن التوقيع على الاتفاقية فرض التزاما على المدن. فقد خصصت البرازيل موارد مالية للأشغال العامة وتحديث الخدمات. ومن بين التدابير المراعية للإعاقة التي تم تنفيذها، تهيئة ممرات للمشاة وتركيب أضواء ومحطات للحافلات يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها بسهولة. وجرى أيضا تنشيط الحدائق العامة وتجهيزها بمعدات وتصاميم خاصة ملائمة للأشخاص والأطفال ذوي الإعاقة.

٤٧ - وفي البرازيل، اعتمد التصميم العالمي في الإسكان العام. فجميع المساكن المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن تكون مراعية للإعاقة، وتلبي احتياجات كل شخص، بما في ذلك التغيرات في قدرته على التنقل مع مرور الوقت. ويشترط أيضا في الوحدات السكنية التي لا تحصل على تمويل حكومي توفير سكن مزود بجميع التسهيلات اللازمة لذوي الإعاقة في المستقبل القريب. ويجب أيضا أن تتضمن الفنادق والأماكن الأخرى المستعملة في العمل أو الترفيه نسبة مئوية معينة من الوحدات التي تستوفي معايير التصميم المراعي للجميع الذي يكفل سهولة الوصول إليها. أما فيما يتعلق بالنقل العام، فقد أصبح معظم وسائل النقل العام في المناطق الحضرية يسيرة الاستعمال، بفضل التكنولوجيات الجديدة مثل الحافلات ذات الأرضية المنخفضة، ومقاعد إنزال الركاب. وفُرضت التزامات جديدة على صناعة الطيران أيضا. وتعمل البرازيل مع منظمة الصحة العالمية على تدريب المهنيين ونشر المعلومات بشأن الاستخدام الصحيح للكراسي المتحركة.

٤٨ - **السيد بينيدا** (رئيس التحالف العالمي لتسهيل الوصول إلى التكنولوجيات والبيئات)، عضو حلقة النقاش: قال إنه كثيرا ما يلاحظ لزملائه في التخطيط الحضري أنه رغم حبه الشديد للمدن، فإنها لا ترد له هذا الحب. فلم يُبذل ما يكفي من الجهود لجعل المدن شاملة لجميع الأشخاص وأنماط الحياة.

٤٩ - وحكى قصة رحلته الشخصية من فنزويلا إلى الولايات المتحدة ونضاله من أجل الحصول على التعليم، فقال إنه تمكن من الانتقال من حالة شخص محروم من التعليم إلى حالة شخص أكمل دراساته وحصل على شهادة الدكتوراه في التخطيط الحضري لأن البيئة المحيطة به قد تغيرت. إذن فالسؤال المطروح هو كيف يمكن تغيير البيئات لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٠ - وتابع قائلا إن دوره، بصفته رئيس التحالف العالمي لتسهيل الوصول إلى التكنولوجيات والبيئات، الذي أسس قبل عشر سنوات بالاقتران مع إبرام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هو تنسيق الجهود العالمية من أجل تنفيذ المادة ٩ من الاتفاقية. ويعمل التحالف مع الشركاء لتحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن بناء مدن شاملة للجميع وقادرة على الصمود.

٥١ - وأضاف قائلا إن الصيغة الأصلية للخطة الحضرية الجديدة تضمنت في البداية إشارة واحدة صغيرة أو إشارتين صغيرتين إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. بيد أن نجاحا كبيرا قد تحقق في الوثيقة

الختامية التي تضمنت ١٥ إشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تتضمن فقرة قائمة بذاتها موجهة خصيصا للحكومات المحلية تدعوهم إلى التخطيط بصورة شاملة لاحتياجات هؤلاء الأشخاص والفرص المتاحة لهم وإسهاماتهم.

٥٢ - وأشار إلى أن تيسير الوصول ليس مجرد ضرورة تنظيمية: فهو من ضرورات الإبداع والإرادة السياسية والشراكة أيضا. ويجب أن يكون تيسير الوصول أفضل الممارسات في بناء المدارس وشبكات النقل، وفي تطوير التكنولوجيات الرقمية. وللمرة الأولى، تتضمن الخطة الحضرية الجديدة عبارات ''التصميم المراعي للجميع'' و ''الترتيبات التيسيرية المعقولة'' و ''تيسير الوصول'' في سياق التخطيط الحضري، آخذة في الاعتبار احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٣ - وأكد أنه لا تزال هناك فجوة بين الالتزامات الوطنية بتيسير الوصول والقدرات المحلية. والتحالف ملتزم بالمساعدة على تنسيق الجهود المحلية، وبناء تحالفات بين حكومات المدن والمؤسسة العالمية، بهدف تبادل أفضل الممارسات. وقال إن التحالف قد نشر مجموعة أدوات تسمي ''مدن ذكية للجميع''. وسيجري استثمار ١,٥ تريليون دولار على الصعيد المحلي لنشر التكنولوجيات من أجل تحسين الربط الرقمي. ووضع المشروع أدوات لمساعدة الحكومات المحلية لكيلا يتخلف أحد عن الركب في مجال الانتفاع بالوسائل الرقمية؛ وتُرجمت مجموعة الأدوات إلى اللغة البرتغالية كما أُطلق المشروع مؤخرا باللغات الإسبانية واليابانية والكورية والعربية والهندية والماراتية.

٥٤ - وأوضح أنه نظرا لأن الإعاقة يمكن أن تصيب أي شخص في أي وقت من الأوقات، قال إنه ينبغي بناء مدن تراعي احتياجات جميع الأشخاص. وذكر أن معدل التحضر الحالي كبير وفي ارتفاع مستمر؛ ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في الأبعاد المتعلقة بإمكانية الوصول في العديد من المسائل المختلفة تفادياً لإدامة عدم المساواة والاستبعاد. فالبيئة ا المبنية يجب أن تجسد قيم الاندماج والكرامة الإنسانية.

٥٥ - **السيدة بلاسينسيا** (خبيرة أقدم، الوحدة المعنية بالإعاقة والإدماج، المفوضية الأوروبية)، عضو حلقة النقاش، أرفقت بيانها بعرض شرائح رقمية فقالت إن إمكانية الوصول في البيئة الحضرية تمثل تقاطع المجالات المواضيعية الثلاثة المبينة في المادة ٩ من الاتفاقية: أي البيئة المبنية ووسائل النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وهذا التقاطع يتطلب الربط بين التخصصات، لكفالة الوصول السلس للأشخاص ذوي الإعاقة. ورغم أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مدمجة في البيئة المبنية وفي نظم النقل وتقديم الخدمات، فإنها لا تكفي لضمان إمكانية الوصول إلى البيئة المبنية ومركبات النقل وخدمات الاتصالات بشكل منفصل. فبالنسبة للبيئة المبنية، يتمثل التحدي في إزالة الحواجز القائمة. غير أن التحدي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو الوقاية: ولذلك فإن جعل الجيل التالي من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المتناول هو الحل الأكثر فعالية من حيث التكلفة. وقالت إنه من الضروري الاستثمار في التكنولوجيات والهياكل الأساسية التي يسهل استخدامها، وإلا فإن إعادة تكييفها ستكون باهظة التكلفة، كما هو الحال الآن بالنسبة للبيئة المبنية.

٥٦ - وتابعت قائلة إنه لا بد لذلك من مهارات وتوجيهات جديدة بشأن تيسير الوصول. وتتوفر حاليا العديد من الحلول لتيسير استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية للبيئة المبنية ووسائل النقل. وحدثت تطورات هامة وتبادل للمعارف بشأن كيفية تيسير حصول الأشخاص ذوي الإعاقات الحسية على المعلومات. ومع ذلك، لم يول اهتمام بجعل التكنولوجيا في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية أو النفسية إلا في الآونة الأخيرة. وأوضحت أن تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية إلى التكنولوجيا يتطلب استخدام مصطلحات متسقة؛ وشرح معنى الرموز؛ والاتساق في استخدام الكلمات؛ واستخدام أحرف يسهل قراءتها؛ والحصول على أدوات تحكم بارزة وبديهية؛ وبرمجة سلوك ثابت للبرمجيات؛ وإتاحة ما يكفي من الوقت لرد الفعل وتوفير إرشادات بسيطة؛ وإتاحة إمكانية اختيار واجهات شخصية. وهذه المتطلبات تجسد مبادئ التصميم المراعي للجميع ويمكن أن تؤدي أيضا إلى إطالة عمر الأجهزة التكنولوجية، وبالتالي إلى أنماط استهلاك أكثر استدامة.

٥٧ - وقالت إن الخطة الحضرية الجديدة توفر رؤية بشأن سبل تيسير الوصول إلى الهياكل الأساسية والسكن والنقل والخدمات؛ كما توفر إشارات تتعلق بالتنفيذ. إلا أنه لا تزال هناك تحديات تتعلق بالتنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة الملحوظة إلى الموارد. وفي الواقع، لو يُدمج تيسير الوصول في عملية التشييد من البداية، فإنه يمكن أن تبلغ في نهاية المطاف أقل من ١ في المائة من مجموع تكاليف التشييد. ولذلك لا ينبغي إنفاق الأموال العامة إلا عندما تُحترم مقتضيات تيسير الوصول.

٥٨ - وأضافت قائلة إن هناك عددا من أطر السياسات الناجحة في جميع أنحاء العالم تشترك في بعض العناصر. والأطر الناجحة تدمج مبدأ تيسير الوصول في التشريعات وتجمع بين الحماية من التمييز واتساق المتطلبات في القطاعين العام والخاص. وقد أُسندت مسؤوليات واضحة إلى مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة التنفيذ، بينما فُرضت أطر زمنية واقعية ومناسبة للتنفيذ. وتم تزويد الممارسين بإرشادات في شكل معايير ووثائق تقنية. وتوجد أدوات رسمية لرصد التنفيذ وتقديم التعليقات. وتتضمن التشريعات الناجحة آليات فعالة للإنفاذ والانتصاف تستلزم اتخاذ إجراءات تصحيحية عندما يثبت ارتكاب خروقات. كما تقضي بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود التنفيذ وتخولهم المشاركة في إنفاذ التشريعات. وأخيرا، تتضمن التشريعات الناجحة توفير التدريب في مجال تيسير الوصول للمهنيين، بمن فيهم المهندسون المعماريون والمهندسون الاختصاصيون، فضلا عن السياسات الوقائية.

٥٩ - وفي الختام، أشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يمنح، منذ عام ٢٠١٠، جائزة المدينة الميسرة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المدن التي تتخذ خطوات هامة لتحسين إمكانية الوصول. ويشهد التنوع الكبير في المدن الجديدة والقديمة التي فازت بهذه الجائزة على أنه من الممكن بناء بيئات يتيسر فيها وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والنقل لهم في أي مكان تقريبا.

٦٠ - **السيد شيفر** (أستاذ في جامعة بازل، سويسرا)، عضو حلقة النقاش، قال إن الخطة الحضرية الجديدة قد أحاطت علما بالتغيرات الديمغرافية الحالية والمقبلة التي ستؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد سكان المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم. وشدد على ضرورة تخطيط المدن وتصميمها وتمويلها وتطويرها وحوكمتها وإدارتها، بطريقة تقضي على الفقر وتحد من عدم المساواة وتقضى على التمييز.

٦١ - وتابع قائلا إنه ينبغي تصور المدن كمختبرات لتجريب تنفيذ الاتفاقية. فالمناطق الحضرية تتيح فرصة إزالة الحدود الإدارية، وتقلل إلى حد كبير من الحاجة إلى التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية، مما ييسر اتساق التخطيط والتصميم، والحد من احتمال الالتباس وعدم الاتساق في التمويل، وضمان مزيد من الشفافية في الحوكمة. ويمكن استخدام مناطق حضرية مختلفة لتجريب نهج وأساليب مختلفة في إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن دواعي الأسف أن تنفيذ الاتفاقية يتعثر في كثير من الأحيان بسبب التعقيدات الإدارية والاختلاف الكبير في الأوضاع الجغرافية والتنافس بين الهيئات الإدارية. بيد أن هذه العقبات يمكن تلافيها بالتخطيط الملائم، لا سيما في المناطق الحضرية المنشأة حديثا.

٦٢ - وأضاف قائلا إن استراتيجيات التنمية الشاملة ينبغي أن تستفيد من المعرفة والخبرة المتوفرة لدى الأشخاص والأطفال ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم من خلال المشاورات والمشاركة الفعالة. ولا يكفي مجرد المشاركة: فلا بد من مراعاة المنظورات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة مراعاة كاملة في عمليات البناء منذ بداية مرحلة التخطيط. ومن أجل تعزيز هذا التعاون في البناء، يجب إصلاح المناهج الدراسية المتعلقة بعمليات البناء وإدارتها. ويمكن للدول أيضا أن توفر الحوافز ذات الصلة للشركات وتشترط في المشتريات العامة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة كشركاء في العقود.

٦٣ - وقالت **ممثلة كازاخستان** إن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي أن تتجاوز المشاورة. وقالت إنها أصبحت مؤخرا عضوا في مجلس المدينة واستغلت هذا المنصب لإجراء تغيرات هامة: فقد حرصت كامرأة تستخدم كرسيا متحركا، على أن تخصَّص أموال لتوفير معدات التشخيص اللازمة لإجراء عمليات تصوير الثدي بالأشعة السينية وفحوصات لتشخيص أمراض النساء كي يتسنى للنساء ذوات الإعاقة تلقي الرعاية الطبية اللازمة؛ وحرصت كأم، على تيسير وصول الأطفال ذوي الإعاقة إلى الملاعب؛ وتمكنت كساكنة في المدينة، من ضمان تيسير استعمال جميع وسائل النقل العامة الجديدة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن على الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما النساء، أن يضطلعوا بدور فعال في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٦٤ - **ممثل قطر**: قال إن الاحتياجات البدنية والنفسية للأشخاص ذوي الإعاقة غير مفهومة تماما في المنطقة العربية، ولذلك فإن البيئة غير مكيفة جيدا بحيث تلبي الاحتياجات الأساسية لأولئك الأشخاص. وأضاف قائلا إن الوصول إلى الأماكن العامة ليس متاحا لهم، كما أنهم يواجهون عقبات كثيرة نتيجة لسوء التخطيط والتصميم. وهذه العقبات تؤثر مباشرة في حياتهم وتعوق تمتعهم بحقوقهم.

٦٥ - وذكر أن المهندسين المعماريين والمهندسين، سواء على الصعيد العالمي أو في المنطقة العربية، لا يأخذون في الاعتبار، بدرجة كافية، التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وذلك لا يعزى فحسب

إلى عدم وجود تشريعات تجبرهم على القيام بذلك، ولكن أيضا إلى الافتقار إلى الوعي وعدم قيام المدارس المعمارية والهندسية بإدماج مبادئ التصميم الشامل. فالمباني ووسائل النقل والتكنولوجيا الميسرة لذوي الإعاقة تحقق منفعة خاصة لتلك الفئة، وكذلك لفئات أخرى في المجتمع يمكن أن تستفيد من تلك التحسينات.

٦٦ - وأردف قائلا إن دولة قطر تشهد، في السنوات الأخيرة، نهضة إنمائية، وأن الخطط التي انبثقت عن تلك العملية تستند إلى تنمية الإمكانات البشرية. وختم بالقول إن قطر تولي اهتماما كبيرا بصفة خاصة للتعليم الشامل والرعاية الصحية الشاملة وحق ذوي الإعاقة في التسهيلات الخاصة بهم.

٦٧ - **ممثلة سلوفينيا:** قالت إن دستور سلوفينيا يكفل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في تيسير وصولهم إلى المباني. وأضافت قائلة إن حكومتها قد اعتمدت مختلف القوانين والمعايير، فضلا عن خطتي عمل متتاليتين، لضمان مشاركة ذوي الإعاقة مشاركة كاملة في المجتمع. ومن أجل إتاحة إمكانية الوصول الكامل لأولئك الأشخاص، على النحو المنصوص عليه في المادة ٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن التنمية الحضرية الشاملة للجميع يجب أن تقترن بعروض الوظائف، وبالسكن الميسور التكلفة، وتوفير شبكة قوية من خدمات الدعم. فلا شيء أهم من الاستقلال المالي للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل أنهاء اعتمادهم على مؤسسات الرعاية، وعيشهم في كنف المجتمع. ولهذه الغاية، يجب على جميع أصحاب المصلحة أن يقاوموا بلا هوادة التحيّز والقوالب النمطية. وينبغي أيضا أن تصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءا لا يتجزأ من عملية الإدماج. ويكمن التحدي في تحقيق إمكانية الوصول الكامل والمستمر، في القطاع العام، ولا سيما في القطاع الخاص.

٦٨ - وأردفت قائلة إن سلوفينيا تطبق ممارسات جيدة مختلفة تستحق التنويه. فقد أطلق اتحاد العمال ذوي الإعاقة في سلوفينيا مشروعا عنوانه ''البلدية رفيقة ذوي الإعاقة'' وضع بموجبه فريق عمل خطة عمل للبلديات تهدف إلى إذكاء الوعي بمسائل الإعاقة، والارتقاء بمعايير التسهيلات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أسفر إشراك مختلف الفئات الاجتماعية في المشروع عن إجراءات وأنشطة ستسهم بقدر كبير في تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.

٦٩ - ومضت تقول إن السياحة في سلوفينيا ميسرة أيضا للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في مجالات الصحة وإعادة التأهيل. وتجدر الإشارة إلى أن الرابطة السلوفينية للصحة العقلية قد حازت على جائزة يوليسيس التي تمنحها منظمة السياحة العالمية للابتكار على قيامها بتشغيل وكالة بريميكي للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٠ - وخلصت إلى القول إن العاصمة السلوفينية ليوبليانا حصلت، في عام ٢٠١٥، على الجائزة البرونزية للمدينة الميسورة من أجل بيئة مبنية ووسائل نقل عام ومعلومات يسيرة الاستعمال للأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أجل تنوع الخدمات والبرامج المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٧١ - **المراقبة عن الإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين:** قالت إن منظمتها هي منظمة دولية معنية بالإعاقة والتنمية تركز على إيجاد عالم شامل للجميع. وتشمل أعمال الإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين، التي تُنفَّذ مع أكثر من ٣٥٠ جهة شريكة وفي مختلف القارات، إجراءاتٍ لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الخطة الحضرية الجديدة. وهي تدعم المشاركة الهادفة للشركاء من بلدان الجنوب في عمليات من قبيل الرصد العالمي للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي يتم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٧٢ - وقالت أيضا إن للمشاركة الكاملة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة دورا بالغ الأهمية في ضمان توفير بيئات معيشية يسهل وصول أولئك الأشخاص إليها في المناطق الحضرية. ويجب أن تحتل النساء والفتيات ذوات الإعاقة مركز الصدارة في الجهود الرامية إلى تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. ولكفالة أن يستفيد أولئك الأشخاص من التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي توفير مؤشرات شاملة لمسائل الإعاقة، وينبغي أن تكون البيانات مصنفة. كما ينبغي استخدام قائمة الأسئلة القصيرة التي وضعها فريق واشنطن لمقارنة البيانات الدولية المتعلقة بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٣ - وخلصت إلى القول إن الإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين تعمل أيضا مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على ضمان إدماجهم في أوقات النزاع وفي أعقاب الكوارث الطبيعية. وهي تدعم على نحو متزايد الجهات الفاعلة الإنسانية الرئيسية لكي تصبح

شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وستواصل الإرسالية دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني.

٧٤ - **ممثل بلغاريا:** قال إنه يجب إدماج التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات المتعلقة بالإعاقة. وأضاف قائلا إن صوفيا، عاصمة بلغاريا وموطن العديد من مواطنيها، تبذل جهودا متضافرة من أجل تيسير استعمال الأشخاص ذوي الإعاقة لوسائل النقل العام والبنية التحتية العامة. بيد أنه من الصعب للغاية تقييم الأثر الاجتماعي للبنية التحتية يسيرة الاستعمال لذوي الإعاقة وقياس عدد المستفيدين منها.

٧٥ - **المراقب عن رابطة المحامين البرازيليين (Ordem dos Advogados do Brasil)**: قال إن الخطة الحضرية الجديدة لا يمكن تحقيقها من دون إتاحة سبل وصول الجميع إلى القضاء. وذكر أن النظام القضائي ككل يجب أن يكون في متناول الجميع حتى يمكن مواجهة الحكومات في حال عدم قيامها بتنفيذ سياساتها الإنمائية الوطنية أو المحلية.

٧٦ - ومضى قائلا إن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد اقترحت، في ملاحظاتها الختامية على التقرير الأولي للبرازيل، أن يقوم العاملون في المهن القانونية، إضافة إلى الحكومة، بالنظر في التوصيات الواردة فيه واتخاذ إجراءات بشأنها. وأشار إلى أن ملاحظة اللجنة المتعلقة بعدم إمكانية وصول ذوي الإعاقة إلى المرافق القضائية هي مدعاة للقلق بوجه خاص. وأضاف قائلا إنه ينبغي تنفيذ التوصية التي تدعو فيها الحكومة إلى الاستعاضة عن نظام بدائل صنع القرار بنموذج مدعوم لاتخاذ القرارات، بما يتفق تماما مع المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٧ - واختتم قائلا إن نقابة المحامين البرازيليين تنشط في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وهي تقوم بذلك من خلال لجنتها الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٨، وعضويتها في العديد من الهيئات البرازيلية لحقوق الإنسان. وهي تتابع عن كثب التدابير التي تتخذها الحكومة البرازيلية من أجل تفعيل قانون الإدماج الجديد.

٧٨ - **المراقبة عن "Escola de Gente" (مدرسة الشعب)**: قالت إن منظمتها تعمل من أجل تحقيق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في المجتمعات الفقيرة، من خلال تعزيز التسهيلات المتعلقة بهم في جميع أنحاء البرازيل، بما في ذلك منطقة الأمازون. وقالت أيضا إن عدم إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وسائل الاتصال والمباني في نيويورك لأمر مذهل؛ حيث تُنتهك حقوق عديدة لهؤلاء الأشخاص.

٧٩ - وتابعت تقول إن منظمتها (Escola de Gente) قد قامت بحملة عالمية، بالتعاون مع عدة شركاء، بهدف إبلاغ رسالة مفادها أن عدم تيسير الوصول لذوي الإعاقة هو أمر جنائي بطبيعته. وخلصت إلى القول إن مباني الأمم المتحدة، شأنها شأن جميع الأماكن الأخرى، ينبغي أن تخضع لرصد التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة فيها، مؤكدة أن لأولئك الأشخاص الحق في الوصول إلى جميع أنحاء العالم.

٨٠ - **ممثل المغرب:** قال إن للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الوصول بمزيد من الاستقلالية والسهولة إلى الأماكن العامة والسكن والبنى التحتية العامة. وأوضح أن استبعاد تلك الفئة لا يشكل انتهاكا جسيما لحقوقها الأساسية فحسب، بل يؤدي كذلك إلى تقويض الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والحد من الفقر. وأردف قائلا إن المبادئ التوجيهية والتوصيات، ووسائل التنفيذ والمتابعة، وإطار الرصد، الواردة في الخطة الحضرية الجديدة، كل ذلك يجعل منها خريطة طريق مفيدة للسنوات العشرين القادمة.

٨١ - ومضى قائلا إنه من أجل تحسين الحراك الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن القانون في المغرب ينص على أن يستفيد أولئك الأشخاص من برامج الإسكان المتاحة لأشد المواطنين حرمانا من الناحية الاقتصادية. وينبغي أن يشارك أفراد تلك الفئة بنشاط في تطوير وإدارة المناطق الحضرية. وختم كلامه بالقول إن تبادل الممارسات الجيدة وبناء القدرات الوطنية - وخاصة بالنسبة للبلدان النامية - لا يزالا عاملين بالغي الأهمية في تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٢ - **ممثلة المكسيك:** قالت إن أربعة من كل خمسة أشخاص سيكونون من سكان البلدات والمدن بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. وأوضحت أن التحدي غير المسبوق الذي يطرحه التوسع الحضري يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية؛ ولذلك يجب أن يكون النمو مستداما وأن ينتفع به الجميع. وأردفت قائلة إنه من خلال الخطة الحضرية الجديدة، يمكن الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة، مثل الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف والحكومات المحلية

والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لإيجاد حلول للتحدي المعقد المتمثل في التوسع الحضري.

٨٣ - وتابعت تقول إن حكومتها شاركت بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، مما ساعدها على وضع الخطة الحضرية الجديدة، التي تستند إلى رؤية مبتكرة لمدن آمنة ومستدامة وحاضنة لجميع سكانها، ستحل محل النموذج الحالي للتوسع الحضري، الذي يعاني فيه الأشخاص ذوو الإعاقة من نقص واسع النطاق في إمكانية الوصول إلى المباني، وفي فرص الحصول على الخدمات الأساسية وعلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وذكرت أن حكومتها قد أيدت بنشاط، من خلال دورها كميسر مشارك للمؤتمر، ثلاثة مبادئ تقوم عليها الخطة الحضرية الجديدة، ألا وهي: الحق في المدينة، والمساواة بين الجنسين، وتيسير الوصول للجميع.

٨٤ - وختمت كلامها بالقول إن ضمان إمكانية الوصول الشامل للجميع أمر مهم، لأنه وفقا للدراسات التي أجرتها منظمة الصحة العالمية، فإن كل فرد سيقضي، في المتوسط، ما يزيد على ست سنوات من حياته وهو يعاني نوعا ما من أنواع الإعاقة. وأكدت أن للتكنولوجيا دور رئيسي في التنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك في مجالات التنقل والنقل والتخطيط الحضري والإدارة العامة وبناء القدرات.

٨٥ - **ممثلة كندا**: قالت إن حكومتها قد ناضلت من أجل أن تنص الخطة الحضرية الجديدة، التي يتطلب تنفيذها التعاون والتنسيق في ما بين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والحكومات والمجتمع المدني، على الاعتراف رسميا بفئات الشباب، والنساء، والأطفال، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، وأفراد جماعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وأضافت قائلة إن العمل من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يستند إلى المعرفة بأن إقامة مجتمع أكثر عدالة وشمولا وإنصافا يبدأ بفهم الصعوبات التي يواجهها جميع المواطنين.

٨٦ - واردفت قائلة إن كندا قد صدّقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٠، واستمرت في نضالها من أجل إعمال الحقوق التي تحميها. وأنهت كلامها بالقول إن التشريعات المقبلة المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، القائمة على التشاور مع أكثر من ٦ ٠٠٠ كندي، ستساعد على إقامة مجتمع أكثر شمولا في كندا. وإضافة إلى ذلك، فقد أعلنت الحكومة مؤخرا عن استثمارات قيمتها ١٨٠ بليون دولار في البنية التحتية الميسرة لذوي الإعاقة.

٨٧ - **السيد بليغريني** (الأمين الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزارة حقوق الإنسان، في البرازيل): قال إن السياسات العامة في البرازيل توضع بالشراكة مع المجتمع المدني، مما يساعد البلد على النهوض. وأضاف قائلا إن التزام حكومته بالإدماج يتجلى في تشريعاتها التي صيغت بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من أن البرازيل قد أحرزت تقدما كبيرا في ذلك المجال، فإن القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة تكون أحيانا مثيرة للجدل، مما يجعل من الصعب على رؤساء البلديات تنفيذ التغييرات الهامة. وختم قائلا إن البرازيل قد وقّعت وصدّقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وادرجت أحكامها في تشريعاتها.

٨٨ - **ممثل الصين**: قال إن حكومته قد بدأت، في عام ٢٠١٢، العمل بقواعد تتعلق بتشييد بنية تحتية وبيئات خالية من العوائق في المدن لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، واتخذت الترتيبات اللازمة لإنشاء صناديق خاصة كل عام لدعم مشاريع إدخال تعديلات على مساكن مليون أسرة معيشية من بين أفرادها أشخاص ذوو إعاقة، دون أي تكلفة. وأضاف قائلا إن عدد الأشخاص الذين يتمتعون بفوائد التنمية الحضرية في تزايد مستمر. وأعرب عن تأييد حكومته التام لمفهوم التنمية الشاملة الواردة في الخطة الحضرية الجديدة. بيد أن الخطة لم تتضمن سوى إشارة محدودة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا تحقق الآمال التي يعلقونها على الحياة الحضرية. وختم قائلا إن الصين تدعو الحكومات إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع حلول وسياسات محددة خاصة بهم أثناء عملية تنفيذ الخطة، لتمكينهم من التمتع بحياة أفضل في المدن.

٨٩ - **ممثل النرويج**: قال إن حكومته تعطي أولوية قصوى لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف قائلا إن التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والبيئات الآمنة وسهلة الاستخدام، هما عنصران هامان من عناصر الرؤية النرويجية المتمثلة في إقامة مجتمع يمكن أن يشارك فيه الجميع. فالحكومة تعكف حاليا، حرصا منها على تحقيق رؤيتها، على تنفيذ خطة عمل وطنية ثالثة. وخلص إلى القول إن المجتمعات تستفيد من جميع أفرادها القادرين على المساهمة. وتتوقف استدامتها الاجتماعية

والاقتصادية على مشاركة أكبر عدد ممكن من الأفراد الذين يمتلكون المهارات اللازمة للعمل والعيش حياة نشطة ومستقلة. وأوضح أن التصميم المراعي للجميع مهم بوجه خاص بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٠ - **ممثلة البرتغال:** قالت إن البرتغال وضعت تشريعات بشأن إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة منذ عام ١٩٩٧. وأضافت قائلة إن بلدها استعاض في عام ٢٠٠٦، عن القانون الحالي بقانون أكثر صرامة وشمولية بشأن إمكانية الوصول، ملزما بذلك جميع الأماكن العامة والمرافق العامة والمباني العامة والسكنية بالامتثال للمعايير ذات الصلة. وأعربت عن الرأي أن إمكانية الوصول تشكل عنصرا بالغ الأهمية من عناصر المواطنة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت أنه بعد اعتماد التشريعات الجديدة بشأن إمكانية الوصول، سنت الحكومة قوانين أخرى لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك قانون مكافحة التمييز.

٩١ - **المراقب عن المحكمة الاتحادية لمراجعة الحسابات:** قال إن المحكمة في البرازيل ترصد الإجراءات الحكومية المتعلقة بإمكانية الوصول. وأوضح أن إجراءات المراجعة التي تنفذها المحكمة تشمل اللوائح التي تكفل المساءلة عن جميع الإجراءات المتعلقة بإمكانية الوصول، وأن المحكمة تشجع إجراء مراجعات للمباني العامة وأماكن الخدمة بهدف صياغة توصيات تقضي بإزالة جميع الحواجز التي تعيق إمكانية الوصول. وأضاف قائلا إن المحكمة شجعت على اتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تيسر تحسين الخدمات التي يقدمها النظام الإداري من أجل بناء مجتمع أكثر شمولا.

٩٢ - **ممثلة السنغال:** قالت إن إمكانية الوصول مشمولة بالتشريعات الوطنية في بلدها؛ وأبرزها قانون المباني الذي يتضمن أحكاما بشأن إمكانية الوصول إلى المباني العامة. وأوضحت أنه لا يمكن أن يكون من قبيل المبالغة التأكيد على قيمة الدعوة، التي تشكل جزءا من الخطة الوطنية الخاصة بالإعاقة: إذ ينبغي على جميع قطاعات المجتمع أن تشارك في أنشطة الدعوة الموجهة إلى كل من الحكومات والمجتمع المدني بشأن الهياكل الأساسية للتنقل الحضري والبيئة المبنية، وأي مجال آخر ينبغي أن تتاح فيه إمكانية الوصول. واختتمت قائلة إنه ينبغي نشر المعايير المتصلة بإمكانية الوصول التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وينبغي أيضا أن تحصل البلدان النامية على الدعم من أجل تحسين إمكانية الوصول فيها.

٩٣ - **ممثل سيراليون:** قال إن قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١١ ألزم جميع المرافق العامة ووسائل الراحة في سيراليون بأن تيسر وصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف قائلا إن هذا القانون نصّ أيضا على إنشاء اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي مسؤولة عن إصدار أوامر التعديل، عند الضرورة، إلى أصحاب المباني العامة ووسائل النقل العام. وذكر أن اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة استعانت في الآونة الأخيرة بالبرلمان الوطني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين ضمان الامتثال الصارم للأحكام المتعلقة بإمكانية الوصول. وزاد على ذلك قوله إن وزارة الأشغال والهياكل الأساسية قد أسست لجنة معنية بإمكانية الوصول، مهمتها كفالة امتثال جميع المباني لقانون البناء، من أجل ضمان إتاحة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع المرافق العامة. وقال إنه ينبغي مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم كل مبنى جديد يتم تشييده، ولا سيما المؤسسات التعليمية.

٩٤ - **ممثلة السودان:** قالت إنه تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، اتخذ السودان إجراءات حازمة لتحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في الأماكن الحضرية. وذكرت أنه صدر في عام ٢٠١٧ قانون تضمن أحكاما خاصة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتابعت تقول إن إمكانية الوصول إلى المباني العامة قد تحسنت، كما جرى تحديث قوانين البناء للمشاريع التي تنفذ في إطار الصندوق الوطني للإسكان والتنمية لتنصّ على تعزيز إمكانية الوصول. وقالت إن إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وسائل النقل العام قد أصبحت أكثر سهولة، ولا تُفرض ضرائب على بعض الخدمات المقدمة إلى هؤلاء الأشخاص.

٩٥ - **ممثل غينيا:** قال إن حكومة بلده تتابع تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باتخاذ تدابير هامة. فهي بصدد اعتماد قانون يعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويحميها، وتقوم حاليا بإجراء مفاوضات لتحديد حصص توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في كل من القطاعين العام والخاص، كما وضعت خطة عمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ترمي إلى ضمان تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف قائلا إنها أجرت مشاورات شاملة على الصعيدين الدولي والوطني بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، شارك فيها الأشخاص ذوو الإعاقة مشاركة نشطة. وأردف قائلا إنه تجري حاليا صياغة الأحكام المتعلقة بتنفيذ العقد الأفريقي

للأشـخاص ذوي الإعاقـة ٢٠١٠-٢٠١٩. واختـتم بالقـول إن إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الرعاية الصحية المجانية أصبحت أمرا واقعا.

٩٦ - **ممثل هولندا:** قال إن حكومة بلده قد وضعت في الآونة الأخيرة الصيغة النهائية لخطة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأوضح أن الخطة تتألف من خمسة مسارات، يركز أحدهما على التنفيذ على الصعيد المحلي. وذكر أن العديد من الحكومات المحلية في هولندا تعقد لقاءات مفتوحة مع السكان والأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب الأعمال التجارية المحليين حول كيفية جعل مدنهم شاملة للجميع، وهي إحدى أفضل الممارسات التي ينبغي إطلاع الآخرين عليها لأنها يمكن أن تدعم تطوير المدن الشاملة للجميع في المستقبل.

٩٧ - **ممثل تركيا:** قال إنه ينبغي للأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا بنشاط في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ورصدها، بغية كفالة أن تسفر التنمية الحضرية عن مدن تتميز بقدر أكبر من إمكانية الوصول وتكون شاملة للجميع. وأضاف قائلا إن حكومة بلده اتخذت إجراءات لزيادة المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين إمكانية الوصول؛ فقد عدلت على سبيل المثال قانون الإعاقة التركي لضمان أخذ آراء الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والمنظمات الممثلة في الاعتبار في عمليات صنع القرار، بما في ذلك في ما يتعلق بتقديم الخدمات. وأوضح أنه نتيجة لهذا التعديل، أصبح بمقدور الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة في مجالس المدن، الأمر الذي يمكنهم من القيام بدور أكبر في وضع السياسات الحضرية وتنفيذها. ثم قال إن إتاحة سبل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة قد أصبح إجراء إلزاميا في كل وسائل النقل العام والأرصفة ومعابر المشاة والأماكن المفتوحة والمرافق الرياضية والمباني وغيرها من الهياكل الأساسية.

٩٨ - **ممثلة تايلند:** قالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بالخطة الحضرية الجديدة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأهداف التنمية المستدامة، واستراتيجية إنشيون، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وذكرت أن قانون تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، B.E 2550 (2007) ينص على إتاحة سبل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الحدائق العامة والمجتمعات المحلية ووسائل النقل والمنازل؛ واستخدام التكنولوجية والأجهزة المساعدة؛ وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. واستدركت قائلة إنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتيسير المشاركة الاجتماعية والاقتصادية الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٩ - **ممثل إكوادور:** قال إن عدم تخلف أحد عن الركب غير كاف بل يجب إعطاء الأولوية للأشخاص الأشد احتياجا، الذين كانوا ضحايا أنماط إنمائية حصرية ومنحرفة - وهم الفقراء وتحديدا الفئات الأكثر ضعفا - أي الأشخاص ذوو الإعاقة. وأكد على ضرورة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لضمان المساواة في الحقوق والفرص، وتحقيق التنوع الاجتماعي والثقافي، وإتاحة إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة للجميع. وأضاف قائلا إن حكومة بلده تواصل عقد اجتماعات لتحديد سبل تيسير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البيئة المادية للمدن، وذلك تمشيا مع الفقرة ٣٦ من الخطة الحضرية الجديدة.

١٠٠ - **ممثلة ناميبيا:** قالت إن تصميم المدن لتكون شاملة للجميع يشكل تحديا عمليا في بلدها. وذكرت أن الموارد محدودة ولذلك يتعذر إنجاز كل ما هو مطلوب عمله؛ وتُنافس الحاجة إلى الشمولية الحاجة إلى ضمان الوصول إلى الخدمات الأخرى؛ والفقر الذي يؤثر على الجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، يجعل من الصعب تحقيق الأهداف. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن أن تتغلب بها الحكومات على محدودية الموارد لإنشاء مدن شاملة للجميع.

١٠١ - **ممثل ملاوي:** قال إن وزارة شؤون المساواة بين الجنسين في ملاوي، وضعت بالتنسيق مع اتحاد المنظمات المعنية بالإعاقة في ملاوي ومجلس ملاوي للمعاقين، مجموعة من المعايير الوطنية المتعلقة بإتاحة الوصول إلى البيئة المبنية والقدرة على استخدامها. وأضاف قائلا إن حكومة بلده تعمل على ضمان التزام المسؤولين عن الهياكل الأساسية والمباني بالمعايير حتى لا يتخلف الأشخاص ذوو الإعاقة عن الركب. وأردف قائلا إن اتحاد المنظمات المعنية بالإعاقة في ملاوي يشارك في جميع مشاريع الهياكل الأساسية، من أجل ضمان تلبية البيئة المبنية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٠٢ - **المراقب عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا:** قال إن منظمته أنشئت في عام ٢٠٠١ كهيئة وطنية مستقلة. وذكر أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا ترصد في كل عام ابتداء من عام ٢٠٠٩، إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة والخاصة بما في ذلك الجامعات والفنادق والمصارف والمرافق الثقافية والرياضية. وأضاف قائلا إن اللجنة عيّنت في عام ٢٠١٦، ١٧٨ شخصا من ذوي الإعاقة ومن أفراد المجتمع المدني لرصد ست مناطق إقليمية

رئيسية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في سول. وأوضح أن الأفرقة قيمت إمكانية الوصول إلى ٢٤٥ مبنى عاما مثل مكاتب البريد ومراكز التوظيف و ١٦٨ مرفقا من كبريات مرافق البيع بالتجزئة. وأردف قائلا إن هذه الأفرقة تبادلت النتائج التي توصلت إليها مع المنظمات، لتقوم ٩٦ في المائة منها بتقديم خطط تحسين إلى اللجنة. وذكر أن اللجنة قدمت توصيات إلى الحكومة استنادا إلى تقييماتها، وهي تواصل رصد الامتثال للمعايير المتعلقة بإتاحة إمكانية الوصول في جميع أنحاء جمهورية كوريا، بما في ذلك من خلال استخدام الدراسات الاستقصائية.

١٠٣ - **السيدة بلاسينسيا** (خبيرة أقدم، الوحدة المعنية بالإعاقة والإدماج، المفوضية الأوروبية): قالت إن من الضروري اتباع نهج مترابطة ومتكاملة لقياس تأثير إمكانية الوصول. وذكرت أنه ينبغي أن يقترن الرصد التقني لإمكانية الوصول بدراسات استقصائية عن مدى رضا المستخدمين وإمكانية الوصول، وبالمعلومات المستقاة من الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الحواجز المتبقية.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالتغلب على القيود المفروضة على الموارد، قالت إن عملية إنشاء مدن يسهل الوصول إليها يجب أن تكون عملية تدريجية. واعتبرت أن على الحكومات أن تبدأ باستخدام الحد الأدنى من الموارد الممكنة. وأضافت قائلة إنه ينبغي على الحكومات استخدام الشراء العمومي من أجل تشييد المباني الجديدة وإنفاذ المعايير القائمة وتوضيح الالتزامات. وذكرت أن من المهم ضمان أن تظل إمكانية الوصول أداة لضمان تكافؤ الفرص بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وأن لا تصبح مسيسة.

١٠٥ - **السيد شيفر** (أستاذ في جامعة بازل في سويسرا): قال إن الأموال دائما شحيحة؛ وأن من الضروري وضع خطط عمل تغطي مجمل المسائل التي تحتاج إلى معالجة من أجل تخصيص الأموال بأكثر الطرق فعالية.

١٠٦ - **السيد توروراي** (مفوض اللجنة الوطنية للأراضي ومدير جمعية المكفوفين في كينيا): قال إن الأشخاص ذوي الإعاقة لم يطالبوا خلال المناقشة، بالمشاركة النشطة في إدارة المدن والمناطق الحضرية. واعتبر أن كينيا تحرز تقدما كبيرا في هذا المجال من خلال القانون الجديد للمناطق الحضرية والمدن الذي ينص على وجوب تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالس في المناطق الحضرية والمدن؛ وسيكون من المهم أن نرى كيف يعزز القانون الإدماج.

١٠٧ - وأعرب عن رأي مفاده أن الأشخاص الأشد إقصاء من ذوي الإعاقة هم الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية، ومع ذلك فإن المناقشات لم تتطرق إلى المستوطنات العشوائية وطريقة إدراجها في التنمية الحضرية. واختتم قائلا إنه ينبغي أن يتعهد المؤتمر المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمعالجة هذه المسألة.

١٠٨ - **السيد سيمون** (المجتمع المدني)، الرئيس المشارك: قال إن هذه الدورة أكدت على الطابع الأساسي لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في أي تحليل للتنمية الحضرية الشاملة، وفي أي مبادرة أو خطوة هامة تُتخذ لتحقيق إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة. واعتبر أن المشاركة هي في الواقع أفضل طريقة لتعزيز إدماج جميع الفئات المحرومة، وليس فقط الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٠٩ - وتابع قائلا إن التنمية الحضرية يجب أن تشمل الجميع؛ وأن الهياكل الأساسية والخدمات، ولا سيما النقل وتكنولوجيا الاتصالات، يجب أن تكون في متناول الجميع. وأوضح أن الخطة الحضرية الجديدة تعزز المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع. وأكد أنه من الضروري تحديد كيفية التنفيذ المحلي لما تم الاتفاق عليه على الصعيد العالمي. واختتم قائلا إن هناك حاليا فرصة كبيرة لإحراز تقدم، بالاستلهام من التجارب والممارسات التي نوقشت خلال الدورة وغيرها.

١١٠ - **السيد توريس** (إكوادور)، الرئيس المشارك: قال إن المدن الكبرى وشبكات النقل يجب أن تُبنى لخدمة البشرية. وذكر أن التخطيط يجب أن يستند إلى التضامن والمبادئ الأساسية للمشاركة الكاملة من أجل بناء مدن بطريقة يتيسر الوصول فيها. وأعرب عن رأي مفاده أنه لا يمكن اعتبار مدرسة أو كنيسة أو موقف سيارات متاحا ما لم يتمكن الجميع من الوصول إليه باستخدام وسائل نقل يسهل عليهم استخدامها. وأكد أنه يجب على الدول أن تضمن المشاركة والتضامن الكاملين عند وضع خططها. وقال إن التمويل اللازم لتحقيق إشراك الجميع متوفر؛ ولا ينقصنا إلاّ الإرادة. واختتم بدعوة الجميع لبناء عالم أفضل لكل البشر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.